الأمم المتحدة

A/63/PV.92

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٩٢**

الاثنين، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

لقد لاحظت حكومات الجماعة الكاريبية ببالغ القلق العزل القسري لرئيس هندوراس المنتخب ديمقراطيا، فخامة مانويل سيلايا، من منصبه ونفيه بالقوة، من جانب بعض قطاعات الجيش.

كما يساورنا بالغ القلق إزاء التقارير التي أفادت بأن عددا من المسؤولين الحكوميين والممثلين الدبلوماسيين قد اعتقلوا وربما تعرضوا للأذى البدني.

وتدين حكوماتنا بشدة هذه الأعمال، التي تنتهك مبادئ احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والنظام الدستوري. ولا تزال الجماعة الكاريبية تؤيد الرئيس سيلايا على نحو كامل وتعترف به، وتدعو، بالتالي، إلى إعادته إلى السلطة فورا.

ونحن ندين أعمال العنف ونناشد مقترفيها أن يكفوا عن هذه الأعمال حتى تتسنى إعادة الأمور في البلد إلى مجراها الطبيعي، لما فيه صالح شعب هندوراس. ووفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة الدول الأمريكية والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، نعرب مجددا عن دعمنا لمنظمة الدول الأمريكية، لإسهامها في إعادة الأمور في البلد إلى مجراها الطبيعي، واستخدام المساعي الحميدة للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وتؤيد غواتيمالا البيانات التي تم الإدلاء بها بالنيابة عن مجموعة ريو ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى وحركة عدم الانحياز. فنحن ننتمي لهذه المجموعات الثلاث كافة. غير أننا نود أن نعرض موقفنا الوطني أيضا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-38614 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

إننا نجتمع اليوم في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في أمريكا الوسطى التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية“. ووفقا لذلك العنوان، فإن ما حصل في هندوراس في نهاية الأسبوع الماضي يشكل نشازا تاريخيا وضربة لجميع أبناء أمريكا الوسطى، وجريمة في حقهم. و لم يكن من قبيل العبث أن بلدان أمريكا الوسطى، استهلت المسيرة نحو السلام والديمقراطية، بمساعدة المجتمع الدولي، بعد فترة طويلة من الديكتاتوريات العسكرية، مع ما لكل واحدة منها من خصوصيات، في أربعة من بلداننا الخمسة – كون كوستاريكا تشكل استثناء مشرِفا للغاية – وفترة طويلة على نحو مماثل من الصراعات المسلحة الداخلية في ثلاثة من تلك البلدان. وقد اعتقدنا جميعا، نحن أبناء أمريكا الوسطى، أن سيادة القانون قد استُعِيدت، وأن أنشطة قواتنا المسلحة تم قصرها بصورة مناسبة على الدور الذي يضطلع به الجيش في أي بلد من البلدان الديمقراطية.

ولذلك أدان بلدي، حكومة وشعبا، بأشد العبارات الممكنة استخدام القوة من جانب القوات المسلحة الهندوراسية لتسوية الخلافات بين مختلف سلطات الدولة. فدستور هندوراس وقوانينها تشتمل آليات لحل مثل هذه الحالة ضمن الإطار المؤسسي وليس عن طريق الهجوم على هذا الإطار. ولهذا السبب أيضا، لا تزال حكومة بلدي تعترف بالحكومة المنتخبة دستوريا، بقيادة الرئيس خوسيه مانويل سيلايا روساليس، بصفته السلطة الوحيدة في هندوراس. وقد أعربنا مجددا عن هذا الموقف في إطار منظمة الدول الأمريكية ومجموعة ريو ومنظومة التكامل لأمريكا لوسطى.

ولن أدلي ببيان مطول نظرا لضيق الوقت المتاح لنا. غير أنني أردت فعلا أن أشاطر الوفود الأخرى ما نشعر به من سخط وقلق إزاء الأحداث التي وقعت في هندوراس، ومطالبتنا بإعادة تنصيب الرئيس سيلايا إلى منصبه لممارسة سلطته، وأملنا في أن تُحَل هذه الأزمة الدستورية في إطار المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، لما فيه مصلحة هندوراس وجميع بلدان أمريكا الوسطى.

السيد كارابالو نونييز (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

وتود البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب مجددا عن الموقف الواضح لحكومتنا، بقيادة السيد ليونيل فيرنانديز ريينا، والمتمثل في رفض الانقلاب الذي وقع في هندوراس على الحكومة الشرعية برئاسة مانويل سيلايا روساليس. وفي ذلك السياق، نؤيد البيانين اللذين أُدلِي بهما بالنيابة عن مجموعة ريو وحركة عدم الانحياز.

وترى الجمهورية الدومينيكية أن هذا الانقلاب يمثل خطوة إلى الوراء لأنه انتهاك للميثاق الديمقراطي لمنظمة الدول الأمريكية. ولذلك تطالب الحكومة الدومينيكية بالامتثال التام للنداء الذي وجهته منظمة الدول الأمريكية لإعادة حكومة الرئيس زيلايا، وهي الحكومة الديمقراطية الشرعية التي اختارها شعب هندوراس. ويجب أن ندعم مساعي منظمة الدول الأمريكية المُعترَف بها منذ أمد طويل باعتبارها المحفل المناسب للدفاع عن الديمقراطية والشرعية في منطقتنا.

وقد كانت الجمهورية الدومينيكية ضحية لانقلاب مماثل، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، على الحكومة الديمقراطية للرئيس خوان بوش. وكما هو الحال بالنسبة للرئيس سيلايا، تعرض الرئيس بوش للاختطاف والنفي. من البديهي أنه ما من قانون وطني يستطيع تقنين استخدام هذه الإجراءات الوحشية. وتسببت تلك الفترة من الانقلابات المتكررة في أوقات عصيبة جدا لمنطقتنا، مع استمرار أعمال عدائية عسكرية وتجاهل لإرادة الشعب.

ولهذا السبب تفهم حكومة الجمهورية الدومينيكية أنه يجب رفض هذا الانقلاب، خشية أن يكون له تأثير معد في المستقبل على بلدان أخرى في المنطقة وأن يعود بنا إلى عهد بربري. هذا يؤثر علينا جميعا، لأن المنطقة كلها مرت على مدى ٣٠ عاما بعملية تحول وترسيخ للديمقراطية، وهي عملية للأسف عطلت بالأمس في هندوراس. هذا انقلاب ضد كل التقدم الديمقراطي الذي حققناه، ولذلك فإننا نرفضه رفضا قاطعا. ويجب عودة الرئيس سيلايا، لممارسة مهامه كرئيس شرعي لجمهورية هندوراس.

السيد المنصور (البحرين): أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بجزيل الشكر والتقدير على عقد هذه الجلسة الهامة، وباسم المجموعة العربية، أود التأكيد على الثوابت التالية. نحن نؤمن بأن الخلافات بين مختلف الفرقاء يجب أن تحل بالطرق السلمية، ولا يجوز اللجوء إلى العنف في حل هذه الخلافات.

ومن هذا المنطلق، نحن ندعو إلى عودة الحكومة الشرعية برئاسة الرئيس خوسيه مانويل سيلايا رئيس هندوراس الشرعي وإطلاق جميع المعتقلين وضمان أمنهم وحياتهم. ويجب احترام قدسية الدستور والاحتكام إلى الشعب في حل أي خلافات بين الفرقاء في هندوراس.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم لعقد هذه السلسلة من الجلسات العامة للجمعية العامة لمناقشة الحالة في هندوراس. أود الإعراب عن التأييد للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل المكسيك باسم مجموعة ريو وممثل شيلي باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

أدانت البرازيل بشدة العمل العسكري الذي أسفر عن خلع رئيس هندوراس، السيد خوسيه سيلايا روساليس، ومغادرته للبلد. ودعت حكومتي أيضا إلى عودة الرئيس سيلايا إلى منصبه فورا وبدون شروط.

تشكل أعمال من هذا القبيل هجوما على الديمقراطية ولا تتماشى مع التطور السياسي في المنطقة. ويجب دائما حل المسائل الدستورية من خلال الأطر المؤسسية القائمة.

ونشعر بالتشجيع لحقيقة إدانة المجتمع الدولي بالإجماع لهذا التعدي على النظام الدستوري الديمقراطي في هندوراس، وبصفة خاصة إدانة بلدان المنطقة ومنظمات التعاون الإقليمي مثل منظمة الدول الأمريكية والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومجموعة ريو ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى. ومن المهم بوجه خاص أن المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، في اجتماع استثنائي أمس، رفض رفضا قاطعا الانقلاب وطالب بالعودة الفورية والآمنة والدستورية للرئيس سيلايا للاضطلاع بمهام منصبه. كما كان قرار المجلس الدائم بعقد اجتماع استثنائي للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية لاتخاذ القرارات اللازمة عملا بالميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية لمعالجة الحالة قرارا حسن التوقيت تماما ومناسبا.

نحن نؤيد جهود منظمة الدول الأمريكية، التي تملك كل الأدوات السياسية والقانونية اللازمة لدعم الديمقراطية في هندوراس والمساهمة بشكل فعال في عودة البلد إلى الحياة الديمقراطية الطبيعية. وستواصل البرازيل المشاركة بنشاط في تلك الجهود.

السيدة إسبيونسا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه السلسلة من الجلسات في الوقت المناسب. ويود وفدي الإعراب عن تأييده للبيانات التي أُدلي بها باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة ريو والبديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

تود إكوادور، إيمانا منها بقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة أحكام المادتين ٥٥

و ٥٦، والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، أن تؤكد من جديد رفضها القاطع للانقلاب ضد حكومة الرئيس مانويل سيلايا المشكلة بصورة شرعية وأن تعرب عن تضامنها مع شعب هندوراس.

ونود أيضا دعم الرد الفوري لمنظمة الدول الأمريكية وقرارها عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية. ونؤكد من جديد دعمنا لإعلان المجلس الدائم في ٢١ حزيران/يونيه، الذي رفضت فيه المنظمة الإقليمية وشجبت هذا الهجوم غير الدستوري على النظام الديمقراطي وطالبت بالعودة الفورية والآمنة وغير المشروطة للرئيس مانويل سيلايا روساليس لممارسة مهامه الدستورية وعودة كل المسؤولين في حكومته.

وفي هذا الصدد، تود إكوادور، بصفتها عضوا في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، إلقاء الضوء على اجتماع رؤساء الدول الذي عقد لإبداء الدعم الكامل وبلا تحفظ للنظام الديمقراطي في هندوراس. ويدعم البديل البوليفاري أيضا دعما كاملا حكومة الرئيس سيلايا المشكلة بصورة شرعية ويطالب بأن تضع القوى وراء الانقلاب في هندوراس حدا لهذا الانتهاك لمعايير التعايش السلمي الديمقراطي وسيادة القانون الدولي.

وأود أن أؤكد من جديد، كما قال وزير الخارجية في إكوادور، فادر فالكوني، على أن بلدي لن يعترف بأي حكومة غير حكومة الرئيس سيلايا ويطالب باحترام حق استشارة الشعب.

ونريد أيضا لفت انتباه الجمعية العامة إلى البيانات التي أدلى بها الرئيس رافاييل كوريا، الذي ناشد شعب هندوراس أن يقاوم ويحتج سلميا على سلطات الأمر الواقع في البلد. إن إكوادور تشعر بالقلق حيال الهجوم على النظام الدستوري في جمهورية هندوراس وتؤكد من جديد أن على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطالب بعودة الرئيس سيلايا فورا للاضطلاع بمهام منصبه الذي انتخب ديمقراطيا لشغله وأن تطالب بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأخيرا، تؤيد إكوادور مبادرتكم الممتازة، سيدي، بدعوة الرئيس سيلايا إلى مخاطبة الجمعية العامة بنفسه.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ويرغب في الإدلاء بالبيان التالي.

تمشيا مع المبادئ والالتزامات التي وقعت عليها الجزائر في الساحة الدولية، فإنها تؤكد مجددا على إدانتها القوية لتغيير الحكومة بوسائل غير دستورية حيثما وقع وفي أي مكان من العالم. ويقوم هذا الموقف المبدئي على التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولقد تكرس ذلك في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبما يتفق مع قرار الجزائر الذي اعتمد في قمة منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٩٩ وأكدته المنظمة عام ٢٠٠٠ في إعلان لومي.

وتؤيد الجزائر الحركة الدولية التي تدين الاعتقال التعسفي للرئيس مانويل سيلايا والذي يهدف إلى قطع ولايته وتدعو إلى الاستعادة غير المشروطة للنظام الدستوري في هندوراس. وتطالب الجزائر بعودة حكومة هندوراس الشرعية وعلى رأسها الرئيس الشرعي مانويل سيلايا. وتعرب الجزائر عن تضامنها مع بلدان أمريكا اللاتينية في جميع مساعيها لإرساء العدالة الدستورية في هندوراس.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالأمس، انضمت الولايات المتحدة إلى زملائنا الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في إدانة الانقلاب والاحتجاز والطرد التعسفيين للرئيس سيلايا

وفي المطالبة باستعادة النظام الدستوري بالكامل. وانضممنا أيضا إلى زملائنا في المنظمة في المطالبة بعودة الرئيس سيلايا إلى هندوراس آمنا وبدون شروط ليتسنى له استئناف مهامه الدستورية.

وبحسب نص القرار الذي اتخذه المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية بالأمس، فإننا نرفض الاعتراف بأي حكومة في هندوراس بخلاف حكومة الرئيس سيلايا الشرعية دستوريا. وقد طالب الرئيس أوباما أمس جميع الجهات السياسية والاجتماعية الفاعلة في هندوراس باحترام الأعراف الديمقراطية وسيادة القانون وحل أي توترات أو نزاعات سلميا عبر الحوار وبدون أي تأثير خارجي.

وسنواصل عملنا من خلال المنظمة لتحديد أفضل السبل لدعم شعب هندوراس في سعيه السلمي من أجل استعادة حكومته الدستورية، معتمدين على ميثاق البلدان الأمريكية بوصفه دعامة لحماية الديمقراطية في نصف الكرة الغربي.

وندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود المنظمة. ونطالب المجتمع الدولي بأن ينضم إلينا في التضامن مع شعب هندوراس والمطالبة باستعادة الديمقراطية والنظام الدستوري في هندوراس بصورة سلمية ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقاوم أي تدخل خارجي في هذه العملية.

السيد سولون – روميرو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بداية، تؤيد بوليفيا بيانات البديل البوليفاري للأمريكتين وحركة عدم الانحياز ومجموعة ريو واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وهي منظمات نحن أعضاء فيها. وتدين كل تلك البيانات بوضوح وبشدة الانقلاب الذي وقع في جمهورية هندوراس الشقيقة. وترفض جميعها تعطيل سيادة القانون في هندوراس. وتطالب جميع البيانات بالإعادة الفورية للرئيس خوسيه مانويل سيلايا بوصفه الرئيس الشرعي والدستوري الوحيد لهندوراس.

ويرى وفد بلدي أن من الضروري أن تتم عملية الإعادة بأسرع ما يمكن. فمع كل يوم وكل ساعة يمران يتفاقم انتهاك حكم القانون في جمهورية هندوراس الشقيقة. ولن تعترف بوليفيا والدول الأخرى الكثيرة التي تكلمت هنا بأي حكومة أخرى بخلاف حكومة خوسيه مانويل سيلايا. والمسألة ذات أهمية ضخمة لأننا رأينا في الصحافة كيف يسعى منفذو الانقلاب إلى تقديم أنفسهم في صورة من نفذوا خلافة دستورية. وذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة لأن الرئيس سيلايا طرد من جمهورية هندوراس رغم إرادته وبالقوة. ولا يمكن أن نقبل أو أن نقر بأن ما حدث كان خلافة دستورية؛ لقد كان انقلابا ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب بعودة الضباط الذين نفذوا الانقلاب إلى ثكناتهم.

تؤيد بلادي الحوار على الدوام لكن إعادة الرئيس الشرعي لها الأولوية على أي شيء. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء الحديث عن عملية انتخابية بواسطة حكومة مؤقتة يسعى منفذو الانقلاب من خلالها إلى توطيد حكومة انقلابية. ستجرى انتخابات في هندوراس بالتأكيد، ولكن تحت رئاسة الرئيس خوسيه مانويل سيلايا. والسماح لأي حكومة مؤقتة بإجراء انتخابات سيجعلنا متواطئين في انتهاك سيادة القانون في هندوراس.

وكان الرئيس إيفو موراليس من بين أول من اتخذوا موقفا ضد الانقلاب في هندوراس وقد فعل ذلك لأننا نحن أيضا واجهنا العام الماضي انقلابا وكان انقلابا مدنيا. فقد احتلت جماعات معارضة شتى المؤسسات في أنحاء مختلفة من البلاد. واحتُلت مطاراتنا ومكاتبنا العامة وجرت محاولات لاحتلال الثكنات العسكرية ومقر الشرطة. وكان

للدعم القوي من جانب المجتمع الدولي الفضل في وضع حد لتلك المحاولة الانقلابية.

وأعلن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بوضوح في إعلان مونيدا آنذاك أنه لا بد من إجراء حوار في بوليفيا ولكن بعد انسحاب منفذي الانقلاب من مؤسساتنا واستعادة سيادة القانون. ويجب أن يكون هناك حوار ولكن بعد عودة منفذي الانقلاب إلى ثكناتهم والحوار الوحيد الممكن في هذا الوقت هو لإقناعهم بالقيام بذلك.

ويساورنا القلق لأن الانقلاب أوقع أول ضحية له في هندوراس. وكلما استمرت الحالة، كلما ازداد احتمال سقوط ضحايا آخرين. ولن يعجل باستسلام منفذي الانقلاب سوى زيادة تيقظ المجتمع الدولي واتخاذه لإجراء حازم.

وفي العام الماضي، عندما عانت دولة بوليفيا المتعددة القوميات من حالة مماثلة سببتها جماعات مدنية رجعية، اضطلع المجتمع الدولي بدور رئيسي في صون سيادة القانون. غير أن العامل الأساسي والحاسم الآخر كان، بدون شك، هو تعبئة شعب بوليفيا وحركاتها الاجتماعية.

وفي الختام، تقدم بوليفيا، حكومة وشعبا، أحر تحياتها للرئيس سيلايا ولشعب هندوراس الذي احتشد في الشوارع للتظاهر ضد هذا الانتهاك الدكتاتوري.

السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وبادئ ذي بدء، يود وفد الأرجنتين أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم للمكسيك، بالنيابة عن مجموعة ريو، والممثل الدائم لشيلي، بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سولون – روميرو (بوليفيا).

وتدين جمهورية الأرجنتين بقوة الانقلاب على الحكومة المنتخبة بصورة شرعية في هندوراس، وتدعو إلى إعادة الرئيس سيلايا إلى منصبه فورا وبدون شروط. كما نود أن نشدد هنا على ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب هندوراس، فضلا عن حياة جميع أعضاء الحكومة الشرعية في هندوراس وسلامتهم البدنية.

السيد مونتويا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو، وممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحوادث التي وقعت في نهاية الأسبوع في هندوراس الشقيقة يجب إدانتها على السواء فيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى والجهود الرامية إلى جعلها منطقة تنعم بالسلام والحرية والديمقراطية والتنمية، وهو الهدف النبيل والذي شدد عليه البند ٢٠ من جدول أعمال الجمعية العامة، الذي تنعقد هذه الجلسة في إطاره.

وقد أصدرت حكومة كولومبيا بالأمس بيانا عن الحوادث التي وقعت في هندوراس. وأود أن أشاطر الدول الأعضاء الأخرى ما شعرت به حكومتنا من سخط بالغ إزاء انتهاك النظام الدستوري في هندوراس. وتدين حكومة بلدي أعمال القوة التي أدت إلى طرد حكومة الرئيس مانويل سيلايا روساليس المنتخبة بصورة شرعية وديمقراطية، وتدعو إلى إعادة إرساء كامل النظام المنشأ بصورة قانونية في هندوراس.

كما يود وفد بلدي أن يعرب عن دعمه للإجراءات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية لإيجاد حلول ديمقراطية للحالة. ومثلما ذُكِر في هذه الجلسة، فقد اتخذ المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية أمس القرار ٩٥٣، الذي اتخذت فيه المنظمة موقفا بشأن هذه المسألة الحساسة. وبموجب ذلك القرار، تم الاتفاق على عقد دورة استثنائية للجمعية العامة

لمنظمة الدول الأمريكية، يوم الثلاثاء ٣٠ حزيران/يونيه، لاتخاذ التدابير اللازمة. وتقدر كولومبيا الدور الذي تضطلع به تلك المنظمة الإقليمية، وستدعمها للتعجيل باتخاذ قراراتها.

السيد غونزالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين البيانات التي أُدلي بها بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وحركة عدم الانحياز والدول الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

وتدين سانت فنسنت وجزر غرينادين إدانة قاطعة، وبأشد العبارات، الانقلاب الذي قامت به القوات المسلحة الهندوراسية على حكومة خوسيه مانويل روساليس، رئيس جمهورية هندوراس، المنتخبة بصورة شرعية. وهذا العمل غير قانوني ولا مبرر له إطلاقا، وهو يشكل انتهاكا صارخا لسيادة القانون ومعايير الدول المتحضرة. وندعو إلى الإعادة الفورية للنظام الدستوري، بما في ذلك استعادة سلطة الرئيس سيلايا وحكومته.

وقد جلب قادة الجيش الهندوراسي العار على أنفسهم بهذا الاستيلاء المفضوح على السلطة. وبإجبار مهندسي هذا الانقلاب المشين الرئيس سيلايا على النفي المؤقت، واختطاف أعضاء عاملين في الحكومة، وانتهاك القانون الدولي من خلال اختطاف دبلوماسيين أجانب وإساءة معاملتهم وإلحاق الأذى بهم، فإنهم قد أعلنوا عن العودة إلى الوحشية، مثلما ذكرت رئيسة الأرجنتين كريستينا فرناندیز.

وتضم سانت فنسنت وجزر غرينادين صوتها إلى أصوات الدول التي دعت بصورة لا لبس فيها إلى إعادة الرئيس سيلايا فورا إلى منصبه ومهامه التي انتخب بصورة شرعية لأدائها. ونحن لا نعترف بالحكومة الجديدة المزعومة في هندوراس، ونحث الدول الأخرى على أن ترفض بصورة مماثلة أي حكومة عدا الحكومة التي اختارها شعب هندوراس بحرية.

وفي نصف الكرة الذي نعيش فيه، طوينا على نحو حازم صفحة الفصل المقيت للعمليات العسكرية والمناهضة للديمقراطية على السلطة، التي لا تحظى بدعم الغالبية الساحقة لأفراد الشعب ولا تشجعها سوى نخبة أنانية وقصيرة النظر. ونحث على التضامن الدولي للتنديد بهذا العمل الجبان المناهض للديمقراطية والمطالبة بالتعجيل بإعادة الرئيس سيلايا وحكومته. ومن واجبنا جميعا كفالة احترام إرادة الشعب من خلال استعادة النظام الديمقراطي على نحو سريع.

وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن بالغ القلق والسخط باعتبارها عضوا في الجماعة الكاريبية. وأحد جيراننا، بليز، جار قريب لهندوراس، وبالتالي، فإن الاضطراب الحالي يؤثر على المصالح المركزية لمنطقتنا دون الإقليمية ويَعنيها بصورة مباشرة. وبالمثل، وباعتبارنا من الموقعين على البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، فإننا نشعر بسخط مضاعف إزاء هذا الاعتداء الوحشي والإجرامي على المؤسسات الديمقراطية لدولة شقيقة وعلى سلامتها واستقرارها.

ولن نتمكن من صد هذا الانحراف الشنيع والإلقاء به في مزبلة الممارسات الخارجة عن نطاق القانون التي عفا عنها الزمن وفقدت مصداقيتها سوى من خلال التضامن والإجماع والتنديد على نحو لا لبس فيه من جانب جميع المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة.

وتشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين أيضا بشجاعة شعب هندوراس الذي أظهر رفضه لتلك الأعمال غير القانونية والهمجية من جانب الجيش والمشتركين معه في المؤامرة. وما زلنا نحث على إيجاد حل سلمي لهذا الصراع وندعو إلى استعادة النظام الدستوري بدون اللجوء إلى العنف. ولذلك، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين مجددا

على تضامنها مع الرئيس خوسيه مانويل سيلايا روساليس وحكومته وشعب هندوراس النبيل.

اسمحوا لي، مثلما فعل أخي الممثل الدائم لكوبا، أن أقتبس من خوسيه مارتي، رسول استقلال كوبا، الذي قال ''إن مبدأ عادلا منبعثا من عمق كهف لأقوى من جيش''. ويجب علينا اليوم أن نؤكد مجددا على المبادئ العادلة لحقوق الإنسان والديمقراطية واللاعنف واحترام سيادة القانون. وبالتقيد الصارم بتلك المبادئ العادلة وبدعم المجتمع الدولي الثابت، سيثبت شعب هندوراس قريبا أنه أقوى من الدكتاتوريين العسكريين.

السيدة غاياردو هيرنانديز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعبر عن امتناني لوفد السلفادور على المبادرة بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة للتصدي للحالة الطارئة الراهنة التي تبعث على القلق في جمهورية هندوراس الشقيقة.

وفي ذلك الصدد، عبرت حكومة السلفادور، من خلال رئيسها السيد كارلوس ماوريثيو فونيس كارتاخينا، عن رفضها التام وإدانتها القوية لانهيار النظام الدستوري في جمهورية هندوراس. ودعونا أيضا جميع المؤسسات الوطنية في هندوراس، وكذلك جميع الهيئات الدولية، إلى الإسهام في استعادة الحكم الديمقراطي في ذلك البلد بأسرع ما يمكن، بما في ذلك عودة الرئيس الدستوري خوسيه مانويل سيلايا روساليس إلى منصبه فورا.

وعلاوة على ذلك، تطالب حكومة بلدي باحترام الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية والامتثال الصادق للميثاق الذي أقرته جميع البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية. كما نطالب باحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبخاصة مسؤوليتنا المشتركة عن تسوية الصراعات بالوسائل السلمية ووفقا للقانون الدولي الحالي بغية الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين. وفي غضون ذلك، يطالب بلدي بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان والسلامة البدنية والمعنوية لشعب هندوراس، بما في ذلك مسؤولو حكومة هندوراس وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون لدى ذلك البلد الشقيق.

وتؤيد حكومة السلفادور موقف مجموعة ريو. ونشدد أيضا على صلاحية المادة ٢ من المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، التي يتعين بموجبها بناء نموذج أمريكا الوسطى على عدة أمور، من بينها سيادة القانون وتوفير الأمن وفقا للقانون والممارسة الفعالة للحقوق المدنية والمبدأ الثابت والديمقراطي المتمثل في تبعية القوات المسلحة والشرطة وقوات الأمن العام للسلطات المدنية المنشأة بطريقة دستورية والتي اختيرت في عمليات انتخابية حرة وتعددية.

وندين أيضا الاحتجاز غير القانوني لأعضاء الحكومة وغيرهم من المسؤولين في جمهورية هندوراس وزعماء المجتمع المدني. ونطالب بالإفراج عنهم فورا واحترام سلامتهم البدنية. والسلفادور لا تعترف بأي شخص أو أي مجموعة من الأشخاص تولوا رئاسة جمهورية هندوراس بصورة غير شرعية بواسطة انقلاب على النظام الدستوري ونفذته فئة معينة من سكان هندوراس.

ونود أيضا الإعراب عن دعمنا لمبادرة رئيس الجمعية العامة بدعوة الرئيس خوسيه مانويل سيلايا روساليس إلى مخاطبة الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن.

السيد يانييث – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وكما قال السفير ريينا إيدياكيس، الممثل الدائم لهندوراس، نفسه في بداية هذه المناقشة، أود أنا بدوري أن

أوضح أن إسبانيا كانت من بين أوائل البلدان التي عبرت عن موقفها عقب أنباء العمل العدائي الذي وقع أمس في جمهورية هندوراس الشقيقة. كما أصدر السيد خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو، رئيس الحكومة الإسبانية أمس، بيانا أود أن ألخصه الآن.

فقد أعرب رئيس حكومة إسبانيا عن إدانته بأشد لهجة لاحتجاز خوسيه مانويل سيلايا روساليس، الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس، وطرده بصورة غير قانونية. وطالب بعودته فورا إلى المنصب الذي انتخب له انتخابا ديمقراطيا وأكد مجددا إيمانه بأن الحوار واحترام المعايير الديمقراطية هما الوسيلة الوحيدة لإيجاد حل لأي نزاع.

كما شدد رئيس الحكومة الإسبانية على عدم جواز تغيير النظام الدستوري لهندوراس واستقرارها الديمقراطي عن طريق الحوادث التي وقعت. وأكد أنه لا يمكن أبدا أن يكون هناك حل لأزمة هندوراس خارج الإطار الدستوري للبلد.

وأعرب رئيس حكومتنا أيضا عن دعمه لمنظمة الدول الأمريكية وعن أمله في أن تقود البعثة التي ستوفدها تلك المنظمة إلى هندوراس إلى إجراء حوار صريح ومحترم يراعي الأدوار المؤسسية لجميع أصحاب المصلحة السياسيين والاجتماعيين في هندوراس.

ويختم البيان بالإعراب عن تصميم الحكومة الإسبانية على مواصلة التعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة الأيبيرية الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي لإيجاد مخرج من الأزمة الحالية. ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على التزام إسبانيا الكامل بالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أمريكا اللاتينية التي تربطنا بها جميع أنواع الروابط. ونود أيضا الإعراب عن تضامننا مع شعب هندوراس ورئيسه المنتخب انتخابا شرعيا ونظامه الديمقراطي، الذي نأمل أن يخرج من هذا التحدي الصعب وهو أكثر قوة في نهاية المطاف.

السيد هيرنانديز – ميليان (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به سفير المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو. ونؤيد أيضا القرار الذي اتخذه المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية وإعلان مجلس وزراء خارجية منظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

لقد توجه الرئيس أوسكار أرياس سانشيز على الفور إلى القاعدة الجوية صباح أمس لاستقبال الرئيس خوسيه مانويل سيلايا روساليس بوصفه رئيس دولة وضيفا خاصا وصديقا بمجرد هبوط الطائرة التي تقل الرئيس سيلايا في مطار سان خوسيه، كوستاريكا، وذلك بالنظر إلى الصلات الوثيقة التي تربط الرئيس سيلايا ببلدنا.

وقد أدانت حكومة كوستاريكا بشدة الحوادث التي وقعت أمس في بلدنا الجار والشقيق في أمريكا الوسطى. ونستنكر الطريقة التي أجبر بها الرئيس سيلايا على مغادرة البلد. وقد دعا الرئيس أوسكار أرياس فورا جميع بلدان القارة إلى إدانة الانقلاب في هندوراس قائلا:

> ”اعتقدنا أن الليل الطويل للدكتاتوريات في أمريكا اللاتينية قد انتهى. وهذه خطوة مشينة إلى الوراء فيما يتعلق بالديمقراطية في هندوراس وأمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية. وهذا الانهيار للنظام الدستوري أمر غير مقبول“.

وتشعر حكومة بلدي بالأسف لأن بعض المدنيين والقادة السياسيين وقطاعات السكان في هندوراس رحبوا بالانقلاب لمجرد أنهم لا يتفقون مع مواقف الحكومة القائمة. وفي هذا السياق، نؤيد التنديد القوي الذي أصدره مجلس وزراء خارجية منظومة التكامل لأمريكا الوسطى الليلة

الماضية في ماناغوا، وطالبوا فيه بإعادة رئيس هندوراس فورا إلى منصبه. ونحن نرفض، مثلما ذكر الوزراء، تشويه المعايير القانونية الذي يجري استخدامه لتبرير هذا الانتهاك للنظام الدستوري والديمقراطي في هندوراس. وبطبيعة الحال، ندين أيضا ما تم القيام به من اعتقالات غير قانونية.

وترى كوستاريكا أنه لا بد من إجراء الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على النحو المقرر، وهي الانتخابات التي نتوقع أن تُجرى بتواجد دولي في ظل رئاسة مانويل سيلايا. وتطالب كوستاريكا على نحو حازم بإعادة الرئيس سيلايا إلى منصبه، ولن ندعم أي قيادة مؤقتة في الفترة من الآن إلى موعد إجراء الانتخابات. وندعو الجميع إلى احترام حقوق الإنسان في هندوراس. ونثق بأنه سيكون بمقدور المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية، بدعم من هذه المنظمة، إيجاد الوسائل اللازمة لكفالة استعادة النظام الدستوري فورا في جمهورية هندوراس الشقيقة.

السيدة فرانسيس لانوثا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، أنتم رئيس الجمعية العامة، على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة لمناقشة هذه المسألة الهامة.

ويود وفد بنما أن يؤكد مجددا على البيان الذي أُدلي به هذا الصباح خلال المؤتمر بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية فيما يتعلق بالحالة في جمهورية هندوراس الشقيقة، التي تعتبرها حكومتنا حالة غير مقبولة.

كما تؤيد بنما تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل المكسيك، بالنيابة عن مجموعة ريو، وممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونعرب مجددا عن رفضنا القاطع للأعمال الرامية إلى زعزعة استقرار الديمقراطية التي وقعت أمس في هندوراس، حيث نُفِذت عملية عسكرية غير شرعية ضد الحكومة الدستورية للرئيس مانويل سيلايا.

وقد أعرب الرئيس مارتين توريخو عن إدانته بأشد العبارات للانقلاب الذي اختُطف فيه رئيس جمهورية هندوراس وطُرد من البلد. وكانت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتمتع بعملية مثيرة للإعجاب لإرساء الديمقراطية، وتشارك شعوبنا في الانتخابات لإرساء تلك الديمقراطية وتوطيدها. ويزيد هذا الأمر من الطابع غير المقبول لأي محاولة لإرجاعنا إلى عهود المؤامرات السياسية – أو تغيير الحكومات ضد إرادة الشعب المعبَّر عنها بصورة شرعية عن طريق الوسائل القانونية.

وتعرب بنما عن تضامنها مع حكومة الرئيس سيلايا، وتدعو المجتمع الدولي إلى رفض أعمال زعزعة الاستقرار للتمكن من استعادة النظام الدستوري فورا في جمهورية هندوراس، مع إعادة الرئيس سيلايا فورا إلى منصبه لكي يمارس مهامه على نحو كامل.

كما ندعم جهود المؤسسات والوكالات الإقليمية والدولية، مثل منظمة الدول الأمريكية وأمانة منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، التي أعربت عن تضامنها واتخذت موقفا رافضا لهذه الحالة الصعبة التي تعرض للخطر ما أُحرِز من تقدم في توطيد الديمقراطية في أمريكا الوسطى.

وأخيرا، تطالب بنما باحترام سلامة وكرامة الأشخاص الآخرين الذين تعرضوا للاعتقال والاختطاف والاختفاء خلال هذا العمل العسكري الذي يدعو إلى الاستياء.

السيدة كوي – فالسون (بليز) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بليز البيانات التي أُدلي بها بالنيابة عن الجماعة الكاريبية ومجموعة ريو وحركة عدم الانحياز.

ونغتنم هذه الفرصة، باعتبارنا عضوا في أسرة أمريكا الوسطى، لنعرب عن كامل دعم وتضامن بليز، حكومة وشعبا، مع جيراننا، شعب هندوراس، وحكومتها الدستورية. وإذ نقوم بذلك، فإننا نعلن غَلبة سيادة القانون

والنظام الدستوري والديمقراطية. وندين إدانة تامة أوجه استخدام القوة التي هددت هذه الأركان الأساسية للسلام والأمن. وندعو إلى استعادة النظام الدستوري وإعادة الرئيس خوسيه مانويل سيلايا فورا إلى مهامه الدستورية.

وتقدم بليز كامل دعمها لجميع الجهود المبذولة وفقا للقانون الدولي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، من خلال منظمة الدول الأمريكية، بغية كفالة الدعم التام لسيادة القانون والديمقراطية في هندوراس.

السيد تشابيث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): ترحب بيرو بمبادرة عقد جلسة للجمعية العامة للتصدي العاجل للحالة في جمهورية هندوراس الشقيقة. ونرحب بحصول هندوراس على أكبر قدر ممكن من التضامن والدعم الدوليين، على النحو الذي تجسد خلال المناقشة.

كما نود أن نرحب بتوجيه الدعوة إلى الرئيس خوسيه مانويل سيلايا لمخاطبة الجمعية في أقرب وقت ممكن. ومن المشجع رؤية الطريقة التي أعربت بها الدول الأعضاء عن إدانتها القوية لإنهاء النظام الدستوري في هندوراس.

وبناء على ذلك، نود، بهذه المناسبة، أن نتشاطر الجمعية موقف حكومة بيرو، كما ورد بالأمس في العبارات التالية:

> ”تعرب حكومة بيرو عن إدانتها الشديدة لانهيار النظام الدستوري في هندوراس الذي وقع اليوم. وتجدد بيرو دعوتها للحفاظ على المؤسسات الديمقراطية مع الاحترام التام لسيادة القانون والنظام القانوني في هندوراس، وتدعم دعما ثابتا الجهود التي تبذلها حاليا منظمة الدول الأمريكية لاستعادة الديمقراطية في تلك الدولة الشقيقة، عملا بمبادئ ميثاق منظمة الدول الأمريكية والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية. وستتابع بيرو عن كثب مستجدات الحالة وستبقى في مشاورات متواصلة مع الدول الأخرى في المنطقة“.

ووفقا لهذا الموقف، تؤيد بيرو البيانات التي أدلى بها ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة بيرو، وممثل شيلي بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويجب على المجتمع الدولي أن يسهم على نحو سلمي وفعال في إعادة إرساء النظام الدستوري في هندوراس. وتعتقد بيرو أن المنظمات الإقليمية تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد، وما انفكت تؤدي تلك المهمة بصورة تستحق الثناء. ولمنظمة الدول الأمريكية تاريخ طويل في الدفاع عن الديمقراطية وتعزيزها في المنطقة، ونعتقد أنه يجب علينا جميعا أن ندعم الجهود الحالية للمنظمة.

وأخيرا، أود أن أقدم توضيحا. ففي صباح هذا اليوم، أشار رئيس الجمعية العامة إلى بلدي بوصفه من بين البلدان التي اعتمدت تشريعات لتمديد فترات الولايات الرئاسية. وقد حصل ذلك فعلا في عام ١٩٩٣، غير أنه أُلغي في عام ٢٠٠٠. ولذلك لا يجوز إعادة انتخاب الرؤساء في بيرو بصورة فورية. وهذا لا يعني أنه لا يجوز لبلدان أخرى أن تعتمد أي تشريعات قد تراها مناسبة بشأن هذا الموضوع، مع الامتثال الصارم للعمليات الدستورية لديها.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): باسم حكومة أوروغواي، أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثِّلا المكسيك وشيلي، بالنيابة عن مجموعة ريو واتحاد دول أمريكا الجنوبية، على الترتيب.

وإدراكا مني لما وقع مؤخرا من حوادث في جمهورية هندوراس، أود أن أعرب عن دعم جمهورية أوروغواي الشرقية للمؤسسات الديمقراطية في تلك الدولة الشقيقة في أمريكا اللاتينية، وأدين بشدة اختطاف وطرد الرئيس خوسيه

مانويل سيلايا، في انتهاك صارخ للنظام الدستوري. كما ندين جميع أعمال العنف، لا سيما الاعتقالات التعسفية لوزيرة الخارجية، باتريسيا روداس، وسفراء كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا، في انتهاك مفضوح للقانون الدولي واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وسيظل بلدنا مهتما بقرارات المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، الذي يعقد اجتماعا في دورة استثنائية للنظر في حالة الأزمة هذه. ونؤكد على كامل دعمنا لإجراءات المجلس.

ونلاحظ مع الأسف تكرار حوادث اعتقدنا أن الزمن عفا عليها بصورة نهائية وإلى الأبد. ومرة أخرى، سيُخرِس قرع طبول الحرب الصوت الشرعي والسيادي للشعب. ونعلم بحكم تجربتنا التاريخية أن قرع طبول الحرب يعقبه القمع – قمع الحريات المغتصبة، وإخراس المختفين وصمت القبور. ولا يمكن أن نسمح لأي عمل من أعمال العبث، أو أي موقف لاهوتي، أو لأي أحد على الإطلاق، بالاستعلاء على النظام الدستوري الذي اختارته الشعوب لأنفسها بصورة ديمقراطية، وبكل حرية، لتنظيم حياتها المدنية.

إن أي حكومة هندوراسية بدون شرعية ديمقراطية ومعادية للنظام الدستوري لن تجد أبدا محاورا في أوروغواي.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): إن ما يحصل اليوم في هندوراس يشمئز له ضميرنا الديمقراطي، ويشكل إنذارا خطيرا لجميع الديمقراطيات، ولكل من يكافحون في جميع أنحاء العالم من أجل أبسط الحقوق الأساسية للدول في الحياة بحرية في ظل العدالة والسلام وبدون تدخل الرجال المسلحين. وقد أدان الاتحاد الأفريقي بشدة في ميثاقه وقراراته وبياناته، على مدى السنين، الانقلابات والاعتداءات على الديمقراطية والحكومات المشكَّلة بصورة شرعية.

وتدين الرأس الأخضر بشدة جميع الاعتداءات المخالفة للدستور التي تؤدي إلى تقويض سيادة القانون وإلى انهيار ركائزه الديمقراطية. وتؤيد الرأس الأخضر النداءات المتعددة، لا سيما النداءات التي وجهتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل عودة الرئيس خوسيه مانويل سيلايا روساليس، سالما وآمنا، وإعادة إرساء النظام الدستوري في هندوراس.

ونحن ندعم جهود منظمة الدول الأمريكية لمساعدة هندوراس وإعادة إرساء الديمقراطية في ذلك البلد. ونرحب بالموقف الموحد لأعضائها استنادا إلى هذه المبادئ، ونأمل أن تتوج جهودها بالنجاح.

وفي الواقع نحن نعتقد جازمين أن الأمر لا يتعلق بانقلاب على رئيس هندوراس فحسب، بل أيضا على جميع الشعوب التي تتوق إلى العيش في السلام والديمقراطية. وهو ليس مجرد نشاز تاريخي، بل أيضا إهانة لمستقبل العالم. وباسم حق شعب هندوراس في العيش في السلام والديمقراطية، فإن من يطالب اليوم باستعادة القانون ليس مجرد حفنة من البلدان. فالعالم قاطبة، من خلال صوت الجمعية العامة، يقول ”كفى“ للحكم العسكري، ويطالب بوضع حد لجميع الانقلابات في كل البلدان وفي المجتمع الدولي.

(تكلم بالإسبانية)

إنني أحيي شعب هندوراس. وأحيي شعوب الأمريكتين، وأحيي الرئيس خوسيه مانويل سيلايا روساليس. ومثلما تغنَّى معارضو الدكتاتورية في أعقاب مقتل الرئيس سلفادور أليندي في قصر مونيدا، فإن الانقلابيين لن يفلحوا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذه المسألة.

وسنتشرف يوم غد بحضور رئيس هندوراس، خوسيه مانويل سيلايا روساليس، بين ظهرانينا، في الساعة ١١/٠٠. وبعد ذلك مباشرة سنشرع في البت في مشروع قرار يجري إعداده حاليا. ويمكن لكل من يرغب في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار أن يفعل ذلك.

طلب ممثل هندوراس أخذ الكلمة.

السيد ريينا إدياكيث (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشير بإيجاز شديد إلى أننا بصدد التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع قرار سنكون على استعداد لعرضه في وقت لاحق اليوم، أو في أقرب وقت ممكن، حتى يجسد آراء جميع من نددوا بالحوادث التي وقعت في بلدنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل هندوراس على ذلك التوضيح.

إن اليوم يوم حزين. وأمس كان يوما حزينا. واليوم لا يزال حزينا. غير أن هناك ما يكفي من الأمور التي ينبغي أن تُسعِدنا. فالاتحاد بين صفوفنا كان جليا، الاتحاد في رفض ما يجب علينا أن نرفضه بصوت واحد وعلى نحو واضح وقاطع، إن كنا نريد بناء عالم أفضل. وهذا وقت يتطلب الوضوح في خطابنا بدلا من الغموض.

ومن هذا المنطلق، سررت كثيرا بالاستماع لجميع البيانات التي أُدلي بها هنا. وكانت هناك استثناءات قليلة جدا ربما كانت غامضة إلى حد ما، وهو بيان واحد. ومن جهة أخرى، سُرِرتُ كثيرا بالاستماع لشقيقتنا، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، تقول شيئا سأحاول اقتباسه على نحو ما أذكر. وقد قالت ما معناه إن الولايات المتحدة لن تعترف سوى بالرئيس الدستوري، خوسيه مانويل سيلايا، وأنها لن تعترف بأي رئيس آخر قد يبرز نتيجة لهذا الانقلاب. ونأمل أن ينتهي هذا الانقلاب قريبا.

وأعتقد أن ذلك، بدون شك، هو الشعور الذي أعربنا عنه هنا. إننا لا نعترف بأي حكومة عدا حكومة هندوراس الشرعية والدستورية. كما ينبغي أن نتذكر ونستخدم هذه الوحدة عندما تتعرض ديمقراطياتنا للتهديد جراء أخطار مماثلة في مجالات أخرى.

(تكلم بالإسبانية)

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.